23 April 2001
Arabic
Original: English

هيئة نزع السلاح
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
٩-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١
البند ٥ من جدول الأعمال

تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية

ورقة عمل مقدمة من السويد باسم الاتحاد الأوروبي*

مقدمة

١ - الهدف الأساسي من تدابير بناء الثقة هو التقليل من احتمال اندلاع الصراعات المسلحة ببناء الثقة والتقليل من سوء الفهم والخطأ في الحساب في العلاقات الدولية، والإسهام بذلك في السلم والأمن الدوليين. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الشفافية والتعاون والقدرة على التنبؤ هي العناصر الرئيسية في جميع تدابير بناء الثقة. وفي حين أن الموضوع محل البحث في ورقة العمل الثانية ينحصر في التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية فإن الاتحاد الأوروبي يسلِّم بأنه توجد عدة تدابير أخرى واسعة النطاق على نفس القدر من الأهمية يمكن أن تسهم في تهيئة الظروف المواتية للسلم والاستقرار. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عاكفة بنشاط على بناء الثقة والأمن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي الأمم المتحدة.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٢ - أسهم العمل المضطَلع به في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي سمِّي فيما بعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إسهاما كبيرا في بناء الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية وكذلك من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. فمنذ أكثر من ربع قرن وقِّعت في عام ١٩٧٥ وثيقة هلسنكي الختامية التي كانت في حد ذاتها تدبيرا مهما لبناء الثقة. وعلى مر الزمن وضِعت وثائق وصكوك وأدوات جديدة لمواجهة تحديات وأخطار استجدت. واليوم توجد مهمة أساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي منع

* تؤيد هذه الورقة بلدان أوروبا الشرقية والوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا) والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

نشوب الصراعات، وذلك عن طريق أمور من بينها دعم عملية إقامة الديمقراطية في الدول الأعضاء.

٣ - استُعرضت وحُسنت منذ هلسنكي ''المنظومة الأولى'' من تدابير بناء الثقة عدة مرات. وكان مفهوم تدابير بناء الثقة والأمن قد استُحدث في مؤتمر ستكهولم ١٩٨٤-١٩٨٦. ومثَّل اعتماد المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة ووثيقة فيينا لسنة ١٩٩٢ في التسعينات خطوة كبيرة في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال. وحُسِّنت المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا فيما بعد، واعتُمدت أحدث صيغة في اسطنبول في عام ١٩٩٩.

٤ - إلى جانب هذه الوثائق تعتبر مدونة قواعد السلوك في الجوانب السياسية العسكرية للأمن المعتمدة في بودابست في عام ١٩٩٤ منجزا مهما لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فهذه المدونة تفتح آفاقا جديدة بوضع قواعد لا سيما فيما يتعلق بدور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية. وهذه المدونة هي أهم مثال على فئة جديدة خارج نطاق التدابير الأكثر تقليدية لبناء الثقة والأمن، التي تسمَّى أحيانا التدابير الراسية للقواعد والمعايير. وأحدث تطور في المنظمة هو وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي اعتُمدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وهذه الوثيقة تتضمن أيضا قواعد مهمة بشأن التدابير المتعلقة بالشفافية.

٥ - يمثل نظام تدابير بناء الثقة والأمن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الآن أساسا وطيدا وفعالا لثقافة تتسم بالشفافية والتعاون والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالشؤون السياسية العسكرية للدول الخمس والخمسين الأعضاء في المنظمة.

الأمم المتحدة

٦ - على المستوى العالمي يلتزم الاتحاد الأوروبي بالعمل الجاري داخل منظومة الأمم المتحدة. وتسهم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في السجل على أوسع نطاق ممكن، ويلتزم أيضا بتحسين فعاليته.

٧ - يعكف الاتحاد الأوروبي على العمل المفضي إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسنة ٢٠٠١. ويعتقد أنه ينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بتدابير بناء الثقة في برنامج العمل الذي سينبثق عن المؤتمر.

٨ - يعكف الاتحاد الأوروبي أيضا على عمل مهم في مجال بناء الثقة، يجري في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة التقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لسنة ١٩٨٠. وتمثل الأحكام التي تقضي بأن تقوم الدول الأطراف في البروتوكول الثاني المنقح للاتفاقية بتقديم تقارير وعقد اجتماعات سنوية إطارا لتقاسم المعلومات.

الاتحاد الأوروبي

٩ - توجد لدى الاتحاد الأوروبي عدة ترتيبات تتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وبرنامج الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية المعتمد في عام ١٩٩٧ هو من بين هذه الترتيبات. وهو يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة جهودها في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ولا سيما الأسلحة الصغيرة في أراضيها وعبرها. ويهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات المكلَّفة بإنفاذ القانون، وتحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع

بالأسلحة. وثمة مثال مهم آخر هو مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، المعتمدة في عام ١٩٩٨. وتتضمن هذه المدونة معايير عامة لتصدير الأسلحة وأيضا عناصر عملية معينة تركز على تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وآلية للتشاور.

تعليقات على ورقة العمل غير الرسمية المقدمة من الرئيس

هيكل الورقة

١٠ - يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه من المفيد أن تنعكس الخبرات الإقليمية والوطنية في فصل مستقل، يمكن أن يتضمن معلومات عن تدابير مختلفة لبناء الثقة وخصائصها الرئيسية ومعدلات تواترها، إلخ.

الجزء الأول

١١ - يقترح الاتحاد الأوروبي صيغتين منقحتين تنقيحا طفيفا للفقرتين ٥ و ٧ لا تغيِّران من الرسالة بل تقدمانها في صورة أكثر مباشرة، كما يلي:

الفقرة ٥

''ينبغي ألا تعتبر تدابير بناء الثقة بديلا أو شرطا مسبقا لتدابير نزع السلاح وألا تحول الانتباه عنها. ومن جهة أخرى فإن لها إمكانية كبيرة على تهيئة الظروف المواتية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح.''

الفقرة ٧

''يمكن أن تتخذ تدابير بناء الثقة عدة أشكال. فترمي الأطراف من وراء بعض تدابير بناء الثقة إلى إنشاء التزامات ملزمة قانونا يكون لها بهذا القدر بين الأطراف طبيعة قانون المعاهدات الدولية. وفي حالات أخرى قد تُعتمد تدابير بناء الثقة باعتبارها التزامات ملزمة سياسيا. وتدابير بناء الثقة الملزمة سياسيا قد تتطور أيضا لتصبح التزامات في إطار القانون الدولي.''

١٢ - يوافق الاتحاد الأوروبي على الاتجاه العام **للفقرتين ٨ و ٩** وعلى العناصر المختلفة التي تتضمنها، ويرى أن الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة تيسِّر عملية بناء الثقة.

١٣ - **الفقرة ٨** يمكن أن تصبح أفضل لو أُضيفت كلمة ''التعاون'' في الشطر الثاني من الجملة الأولى. وحينئذ يصبح نص الجملة كما يلي: ''ييسِّر الحكم الرشيد ولا سيما الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة والصراحة والتعاون في الشؤون العسكرية عملية بناء الثقة''.

الجزء الثاني

١٤ - أولا، كملاحظة عامة، يقترح الاتحاد الأوروبي تغيير عنوان الفصل الثاني إلى ''المبادئ والخصائص'' لأن لبعض العناصر طبيعة وصفية بقدر أكبر. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم وصف خصائص مختلف تدابير بناء الثقة، ويتفق مع وفود أخرى على أنه ينبغي نقل بعض العناصر من الجزء الثالث إلى الجزء الثاني. ويقترح نقل الفقرتين ١ و ٢ (بالصيغتين المعدلتين المقترحتين أدناه) والفقرات ٤ و ٥ و ٦ من الجزء الثالث إلى الجزء الثاني.

الفقرة ١

١٥ - يرغب الاتحاد الأوروبي في أن تعبِّر هذه الفقرة بوضوح عن أنه ينبغي احترام جميع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة احتراما تاما. وإن الاقتباس الانتقائي يقلل من هذا الاحترام.

١٦ - فيما يتعلق بالفقرة ٢ يقترح الاتحاد الأوروبي تعديل الفقرة لكي تنص أيضا على أنه لا يمكن فرض تدابير بناء الثقة على البلدان، على النحو التالي:

الفقرة ٢ (جزءان)

''إن تدابير بناء الثقة بطبيعتها لا يمكن أن تُفرض، ولذا يتعين وضعها وتنفيذها طوعا. ويمكن وضع تدابير بناء الثقة على مستويات مختلفة: فردية وثنائية ودون إقليمية وإقليمية ومتعددة الأطراف. والمعاملة بالمثل جانب مهم من تدابير بناء الثقة.

''ينبغي تطوير تدابير بناء الثقة بمعدل ترتاح إليه الدول المشتركة في هذه العملية. وينبغي تنفيذ تدابير بناء الثقة وفقا للأحكام المتفق عليها بين الأطراف المعنية.''

١٧ - يقترح الاتحاد الأوروبي نقل **الفقرات ١ و٢ و ٤ و ٥ و ٦** من الجزء السادس إلى الجزء الثاني، وحذف **الفقرة ٣** من الجزء الثالث. ويُدرج مضمون الفقرة المحذوفة في الصيغة المعدلة المقترحة للفقرة ٢ الحالية من الجزء الثاني حسبما وُصِف آنفا، وهكذا تُبيَّن بوضوح الطبيعة الطوعية لتدابير بناء الثقة.

١٨ - يقترح الاتحاد الأوروبي أيضا نقل **الفقرة ٢** من الجزء الثالث إلى الجزء الثاني وتعديلها على النحو التالي:

''إن بناء الثقة عملية دينامية، وكثيرا ما يثبت أن من الأجدى اتباع نهج تدريجي. وفي حين أن اتخاذ ترتيبات بعيدة المدى قد يكون ممكنا في مرحلة مبكرة في حالات معينة فإن الأغلب هو أن الخبرة والثقة المكتسبتين من تنفيذ تدابير طوعية أقل حساسية تركز على مجال أضيق يمكن أن تيسِّرا الاتفاق على تدابير أخرى أبعد مدى في الأجل الأطول.''

الجزء الثالث

١٩ - يوافق الاتحاد الأوروبي على أن تتضمن الورقة غير الرسمية طائفة واسعة النطاق من الأمثلة على تدابير بناء الثقة في هذا الجزء على ألا يكون ذلك على سبيل الحصر.

٢٠ - فيما يتعلق بالفقرات الاستهلالية وكما ذُكِر آنفا يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يمكن جعل المقدمة أوضح، وأنه يمكن، كما ذُكِر أعلاه، نقل الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ إلى الجزء الثاني. ويمكن حذف الفقرة ٣ من الجزء الثالث. وعلى هذا النحو يبدأ الجزء الثالث بالفقرة ٧.

٢١ - لزيادة تطوير هذا الجزء يقترح الاتحاد الأوروبي إدراج إشارة إلى الجوانب السياسية العسكرية للأمن، ويقترح إدراج الجزء الفرعي الجديد التالي في الجزء الثالث (ب):

"الجوانب السياسية العسكرية للأمن"

٢٢ - تحت العنوان يمكن إدراج الأمثلة التالية:

''• فرض رقابة فعالة على القوات المسلحة من جانب السلطات المنشأة حسب الدستور والمتمتعة بالشرعية الديمقراطية.

• موافقة الهيئة التشريعية على النفقات العسكرية.

• تلقين أفراد القوات المسلحة القانون الإنساني الدولي والقواعد التي تسري على الصراعات المسلحة.

• الشفافية وإمكانية الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة مع إيلاء المراعاة الواجبة لمقتضيات الأمن القومي.''

الجزء الرابع

٢٣ - يقترح الاتحاد الأوروبي زيادة تطوير الفقرة ١ على النحو التالي:

الفقرة ١

”إن الغرض الأساسي من الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن. وتحقيقا لهذه الغاية تتيح الأمم المتحدة محفلا للدول الأعضاء للاشتراك في حوار وتعاون بشأن منع المنازعات وحلها. وهي تضطلع أيضا بعدة تدابير أخرى واسعة النطاق يمكن أن تسهم في تهيئة الظروف المواتية للسلم والاستقرار، وتطوير تدابير بناء الثقة. كما تمثل الأمم المتحدة المحفل العالمي الوحيد الذي تسهم فيه جميع الدول الأعضاء في عملية نزع السلاح.“